تمهيد.

إن التعرف على أهداف التقارير المالية والقوائم المالية الأساسية من حيث محتواها أو من حيث العلاقة التي تجمعها أصبحت تكتسي أهمية كبيرة في التوجهات الحديثة للمحليين الماليين، حيث يتجلى ذلك في عرض أهم ميزات تلك القوائم المالية ودورها في التقييم العادل لأسهم المؤسسة، فإعداد القوائم المالية يتم وفق أعراف ومبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة، وتغطي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجالات واسعة في العملية المحاسبية، فهي تشمل كلا من المفاهيم والأعراف والأحكام المحاسبية الأساسية والتي تكون بمجموعها التطبيق العملي للمحاسبين، فالعملية المحاسبية التي تزود الأطراف خارج المؤسسة بالمعلومات المالية تتكون من أربعة قوائم مالية رئيسية، نجد في مقدمتها قائمة المركز المالي أو الميزانية.

أولا: الإطار العام للميزانيـــــــــــــــــــــــــــة.

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المالية للمؤسسة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، لذلك يجب أن تعد بصورة صحيحة ودقيقة حتى يكون تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة صادقا وصحيحا، فهي تبرز المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والخصوم وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات في نقطة زمنية معينة.

1: تعريف الميزانيـــــــــــــــــة:

تعكس الميزانية المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة وفي غالب الأمر تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها، وتحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات)، إذ ان جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار قصيرة الأجل (الموجودات المتداولة) وطويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمديونية (المطلوبات المتداولة وطويلة الأجل)، أو التمويل الممتلك (رؤوس الأموال).

كما يمكن التعبير عن الميزانية على أنها وثيقة محاسبية تظهر مصادر واستخدامات الأموال في المؤسسة، حيث يعبر عن المصادر بالخصوم والاستخدامات بالأصول، ويتم ترتيب عناصر الميزانية حسب المبادئ التالي:

*ترتب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من العلى إلى الأسفل.

*ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

*نعتمد مبدأ السنوية لتقسيم عناصر الميزانية إلى أربع مجموعات كبرى.

هي عبارة عن صورة للمركز المالي للمؤسسة من خلال بيان مالها من ممتلكات (الأصول أو الموجودات) وحقوق الملكية، وما عليها من التزامات مالية (الخصوم) في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية. و هي تمثل إحدى الركائز المهمة في بيان صورة المؤسسة أو للأطراف المتعاملة معها وهي بذلك تترجم بالأرقام ما تملكه المؤسسة من أصول لديها، وهذه الملكية تعبر في القياس المحاسبي هل أن وضع المؤسسة المالي جيد بمقارنته بالخصوم.

الميزانية هي قائمة أو كشف بالموجودات (الأصول) التي تملكها المؤسسة والمطلوبات (الخصوم)، التي تكون على المؤسسة في فترة زمنية معينة، وتمثل ماديا في شكل جدول يبين من جهة أوجه استعمال ممتلكات المؤسسة وحقوقها، ومن جهة ثانية مصادر تمويل ممتلكات المؤسسة وحقوقها، حسب نظام (SCF) فإن الميزانية يجب أن تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصورة منفصلة عناصر معينة في جانبي الأصول والخصوم عند وجود عمليات تتعلق بهذه العناصر.

2: مزايا الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها وذلك لما لها من مزايا نلخصها في الآتي:

*عبارة عن كشف مالي يحتوي على مجموعة من البيانات المالية تعكس المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية بما يتضمنه من حقوق والتزامات.

*تسمح بتقييم القدرة الإئتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفق ما يعرف بنسبة التغطية، أي مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لإلتزاماتها.

*تسمح بتقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، وذلك من خلال نسب التداول والسيولة.

*تسمح بمعرفة السياسة المالية للمؤسسة وذلك من خلال حصة الأرباح المحتجزة فيما يتعلق بالتمويل الذاتي، ونسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية فيما يتعلق بالتمويل الخارجي.

*تقييم مدى كفاءة أداء الإدارة وذلك من خلال رصد اتجاه نمو المؤسسة سواءا من حيث إجمالي أصولها أو حقوق ملكيتها.

*تسمح بالقيام بعمليات التحليل المالي وما تتضمنه من تحليل مستوى الإستدانة، الهيكل المالي والتداول...الخ.

ثانيا: عناصـــــــــــر الميزانيـــــــــــــــــــــــــة.

تتكون الميزانية من جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم والتي تسجل بقيمتها الحقيقية الصافية، أي بعد استبعاد الاهتلاكات وخسائر القيمة، كما أنها تصنف وفق معيار الزمن (درجة السيولة/الاستحقاق) إلى أصول غير جارية وأصول جارية، حقوق ملكية وخصوم غير جارية وخصوم جارية، وفيما يلي سيتم عرض كلا الجانبين:

1: الأصول (الموجودات): هي عبارة عن الموارد الاقتصادية للمشروع والتي يتم الاعتراف بها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

كما يمكن تعريفها على أنها منافع اقتصادية مستقبلية حصلت عليها المؤسسة نتيجة معاملات وأحداث تمت في وقت سابق، ولاعتبارها أصول لابد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

*يجب أن يوفر الأصل منافع اقتصادية مستقبلية يمكنها توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

*يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تحقيق منافع من هذه الأصول.

*يجب أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة حق الحصول على منافع الأصل قد وقع فعلا.

1-1: تصنيف الأصول: تصنف الأصول إلى أصول غير جارية (ثابتة) وأصول جارية (متداولة)، كما يتم اعتماد مبدأي السيولة والسنوية في التصنيف، حيث يقتضي الأمر أن أي أصل من أصول المؤسسة يتطلب مدة زمنية تفوق السنة للتحول إلى سيولة نقدية فإنه يعتبر ضمن الأصول الثابتة، وأي أصل يتطلب مدة تقل عن سنة للتحول إلى سيولة نقدية فإنه يسجل ضمن الأصول المتداولة.

1-1-1: الأصول غير الجارية (الثابتة): هي تلك الأصول سواءا المادية أو المعنوية أو المالية طويلة الأجل والتي تمتلكها المؤسسة بهدف استعمالها في مدة تفوق السنة الواحدة، ويضم هذا النوع من الأصول مايلي:

1-1-1-1 التثبيتات المعنوية: هي عبارة عن أصول غير مادية، أي كل ما يدخل تحت حـــ/ 20 التثبيتات المعنوية باستثناء حـــ/ 207 فارق الشراء، وهي أصول قابلة للتحديد غير النقدي وغير المادي مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية مثل برامج المعلومات والرخص والعلامات...الخ.

1-1-1-2 التثبيتات العينية(المادية): هي أصول مادية تحوزها المؤسسة بغرض الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار، بالإضافة إلى استعمالها لأغراض إدارية، ويتضمن هذا النوع من الحسابات كل من حـــ/ 21 التثبيتات العينية، حـــ/22 التثبيتات في شكل امتياز باستثناء حـــ/ 229 حقوق مانح الامتياز، حـــ/ 23 التثبيتات الجاري إنجازها.

1-1-1-3 التثبيتات المـــــالية: هي عبارة عن أصول ذات طابع مالي كالأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية، وهنا يمكن التمييز بين الفئات الأربعة الآتية:

*سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات.

*السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

*السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسة التي تحت الحيازة على سنداتها.

*القروض والسندات الدائمة التي أصدرتها المؤسسة والتي لاتنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير.

ويندرج ضمن هذا الحساب كل من حـــ/ 26 المساهمات والديون الدائنة الملحقة بمساهمات باستثناء حـــ/269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات المساهمة غير المسددة، بالإضافة إلى حـــ/27 التثبيتات المالية الأخرى باستثناء حـــ/ 279 مابقي من عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة.

1-1-2: الأصول الجارية (المتداولـــــــــــــــــة): هي عبارة عن أصول ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي إقفال سنتها المالية، أي أنه لاعتبار الأصل متداول يجب أن تتحقق فيه الشروط التالية:

*من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

*الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الإغلاق.

*أصلا نقديا او معادلا للنقد واستخدامه ليس مقيدا.

وتضم الأصول الجارية الحسابات التاليـــــــــــــــة:

1-1-2-1 المخزون (مخزون البضاعة والمواد واللوازم والمنتجات): بالنسبة للمخزون يجب أن نفرق بين نوعين من المؤسسات، مؤسسات تجارية مخزوناتها عبارة عن بضاعة معروضة للبيع على الأرفف أو مخزنة في المخازن، ومؤسسات صناعية تتكون مخزوناتها من من المواد الخام والتي تستخدم في صناعة المنتجات التامة، الإنتاج نصف المصنع وهو الإنتاج الذي وصل إلى مرحلة معينة من الصنع أي أنه يعتبر تام جزئيا وهو بحاجة إلى المزيد من التشغيل كي يصبح تام الصنع، المنتوجات تامة الصنع ولتي تعتبر جاهزة للتسليم إلى الزبائن، اللوازم والتي تعتبر مواد مساعدة في العملية الإنتاجية فهي تدخل في عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات تامة الصنع، ويضم هذا البند الحسابات من حـــ/ 30 المخزونات من البضائع إلى غاية حـــ/ 38 المشتريات المخزنة.

1-1-2-2 الحسابات المدينـــــــــــة (الذمم المدينة) : تمثل المبالغ المستحقة على الزبائن مقابل الخدمات التي تؤدى لهم أو البضاعة المباعة لهم على الحساب، ونظرا لكون حسابات المدينين تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة (أقل من سنة) فإنها تعد ضمن الأصول المتداولة، وهناك ثلاثة حسابات رئيسية تحت هذا البند وهي الزبائن والمصروفات المدفوعة سلفا والمدينون الآخرون، أما الزبائن فيمثل هذا البند المبالغ المستحقة من عملاء المؤسسة التي لم يتم تحصيلها بعد، ويظهر هذا الحساب عندما يتم تسليم البضاعة أو الخدمة إلى الزبائن قبل أن يتم تحصيل قيمة البضاعة أو الخدمة، فعادة تمنح المؤسسة زبائنها فترة إئتمان تتراوح بين 30 إلى 90 يوم لسداد أرصدة حساباتهم وهذا حسب سياسة البيع المعتمدة في المؤسسة، أما بالنسبة للمصاريف المدفوعة سلفا فهي تلك المبالغ التي قامت المؤسسة بسدادها مقابل الحصول على خدمات في المستقبل القريب، وفي الأخير حساب المدينون الآخرون وهو يضم أي حسابات مدينة أخرى ماعدا الحسابات المذكورة في السابق.

وهنا يمكننا ذكر الحسابات التي يضمها هذا البند وهي على النحو التالي: حـــ/ 409 الموردون المدينون، حـــ/41 الزبائن والحسابات المرتبطة بهم باستثناء حـــ/ 419 الزبائن الدائنون، من حـــ/ 42 العاملون والحسابات المرتبطة بهم إلى غاية حـــ/ 48 الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات(والتي يكون رصيدها مدين)، حـــ/ 509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة (رصيد مدين).

1-1-2-3 الإستثمارات قصيرة الأجل(القيم الثابتة المالية المتداولة) : هي عبارة عن أوراق مالية من أسهم وسندات والتي يمكن التعامل بها في السوق لفترة قصيرة، بحيث تلجأ إليها المؤسسات بغرض توظيف الأموال الزائدة عن حاجتها والتي تكون معطلة وتتمثل أساسا في حـــ/ 50 القيم المنقولة للتوظيف باستثناء حـــ/509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة.

1-1-2-4 خزينة الأصول (النقديـــــــــــة بالصندوق والبنك): وهي تمثل الأموال الحاضرة والتي يتم قبولها فورا كوسيلة من وسائل الدفع وتشمل النقدية من العملات المعدنية والشيكات والودائع تحت الطلب في البنوك، كما تشمل أيضا بنود شبه نقدية مثل الأوراق المالية عالية السيولة ومنخفضة المخاطر للغاية، وتتضمن خزينة الأصول عموما الحسابات التالية: حـــ/ 51 البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها، حـــ/52 الأدوات المالية المشتقة، حـــ/ 53 الصندوق، حـــ/ 54 وكالات التسبيقات والاعتمادات (رصيد مدين)، حـــ/58 التحويلات الداخلية.

2: الخصوم (المطلـــــــــــــوبات): هي عبارة عن إلتزامات حالية بالنسبة للمؤسسة مترتبة عن أحداث سابقة من المحتمل أن تؤدي تسويتها إلى خروج موارد تتجسد في المنافع الاقتصادية المستقبلية، تنشأ هذه الإلتزامات من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين، ولاعتبار البند التزاما يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

*يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية الالتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند وقوع حدث معين.

*لا يمكن تفادي الالتزام.

*وقوع الحدث الملزم للمؤسسة.

2-1: تصنيف الخصوم: تصنف الخصوم إلى أموال خاصة، خصوم غير جارية، خصوم جارية، وذلك باستخدام مبدأي الإستحقاق والسنوية، مما يعني أن أي خصم من خصوم المؤسسة يتعدى آجال استحقاقه السنة فإنه يسجل في أعلى الميزانية ضمن الأموال الخاصة أو الخصوم غير الجارية، وأن أي خصم يستحق في مدة زمنية تقل عن سنة فإنه يسجل في أسفل الميزانية ضمن الخصوم الجارية.

2-1-1: حقوق الملكية (الأموال الخاصة): هي إجمالي حقوق المساهمين في المؤسسة، أو بمعنى آخر فإن حقوق الملكية تمثل صافي أصول المؤسسة بعد سداد كافة الإلتزامات، وهناك مصدران أساسيان لحقوق المساهمين هما المساهمات المدفوعة (رأس المال المدفوع)، والاحتياطات والأرباح المحتجزة، أما بالنسبة

للمساهمات فهي تلك القيمة التي حصلت عليها المؤسسة حتى تاريخ الميزانية من قيمة المساهمات المدفوعة، أما الاحتياطات فهي تلك الجزء من الأرباح الذي قرر مجلس الإدارة عدم توزيعه على المساهمين واحتجازه كاحتياطات بغرض استثماره في المستقبل، لذا فإن الغرض من تشكيل احتياطات بالنسبة للمؤسسة هو لتدعيم مركزها المالي وزيادة الضمان والثقة لدى الدائنين، أي أن حقوق الملكية بالنسبة للمؤسسة تتكون من الحسابات التالية: حـــ/ 10 رأس المال والإحتياطات وما يماثلها باستثناء حـــ/ 107 فارق المعادلة، حـــ/11 الترحيل من جديد، حـــ/12 نتيجة السنة الماليـــــــــــة.

2-1-2: خصوم غير جارية : هي عادة تتكل من الالتزامات المستحقة على المؤسسة جراء عملية شراء أصول طويلة الأجل ويتم سداد تلك الالتزامات على أقساط شهرية أو سنوية على مدى عدة سنوات، ومن أبرز الأمثلة على هذا الأمر نجد القروض طويلة الأجل وقروض السندات، وتشمل الخصوم غير الجارية الحســـــــــــــــابات التـــــــــــــــالية: حـــ/ 15 المؤونات للأعباء على الخصوم غير الجاري، حـــ/ 16 الإقتراضات والديون المماثلـــــــــــــة ، حـــ/ 17 الديون المرتبطة بالمساهمات، حـــ/ 131 إعانات التجهيز وحـــ/ 132 إعانات أخرى للاستثمار، حـــ/ 134 الضرائب المؤجلة على الخصوم.

2-1-3: خصوم جاريـــــــــة (المتداولة): هي تلك الالتزامات التي تستحق السداد خلال السنة الواحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة، وتعرض الالتزامات المتداولة بالميزانية خصومة من الأصول المتداولة نظرا لأن الأصول المتداولة هي مصدر سداد تلك الإلتزامات، ومن أهم عناصر الخصوم الجارية نجد حسابات الدائنين وتشمل الموردون والمصاريف المستحقة، فحساب الموردون يظهر نتيجة حصول المؤسسة على احتياجاتها من السلع والخدمات، أي أنه عبارة عن تلك المبالغ المستحقة على عاتق المؤسسة لفائدة الموردون، أما بالنسبة للمصاريف المستحقة فهي تلك المبالغ المستحقة على المؤسسة عن خدمات حصلت عليها المؤسسة و لم يتم سدادها، ونجد كذلك من أمثلة الخصوم الجارية السحب على المكشوف من البنوك والذي هو عبارة عن مبالغ مستحقة السداد خلال السنة الواحدة وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه بين المؤسسة والبنك، وتتشكل الخصوم الجارية من الحسابات التالية: حـــ/ 40 الموردون والحسابات المرتبطة بها باستثناء حـــ/ 409 الموردون المدينون، حـــ/ 419 الزبائن الدائنون، من حـــ/ 42 العاملون والحسابات المرتبطة بهم إلى غاية حـــ/ 48 الأعباء و المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات (رصيد دائن)، حـــ/ 509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة، حـــ/ 519 المساهمات البنكية الجارية.

ثالثا: شكل الميزانيـــــــــــــــــــــــــــــة.

وضع النظام المحاسبي المالي شكلا مفصلا للميزانية يضم جميع الحسابات التي تنتمي لجانبي الأصول والخصوم، وهي على النحو التالي:

1: الأصول (الموجودات): وفق ما سبق يتكون جانب الأصول من التالي:

الأصول	إجمالي السنة N	الإهتلاكات والمؤونات	صافي السنة N	صافي السنة N-1
***أصول غير جارية(ثابتة).** **-تثبيتات معنوية: حـــ/20 ماعدا حـــ/207.** **-تثبيتات عينية: حـــ/ 21+حـــ/22 ماعدا حـــ/229+حـــ/23.** **-تثبيتات مالية: حـــ/ 26 ماعدا حـــ/269+حـــ/27 ماعدا حـــ/279.**				
مجموع الأصول غير الجارية				
***الأصول الجارية(المتداولة)** **-المخزون: من حـــ/30 إلى غاية حـــ/38.** **-الحسابات المدينة: حـــ/409+حـــ/41 ماعدا حـــ/419+ من حـــ/42 إلى غاية حـــ/48(رصيد مدين)+حـــ/509.** **-الاستثمارات قصيرة الأجل: حـــ/50 ماعدا حـــ/ 509.** **-خزينة الأصول: حـــ/51+حـــ/52+حـــ/53+حـــ/54(رصيد مدين)+حـــ/58.**				

مجموع الأصول الجارية(المتداولة)				
المجموع العـــــــــــام				

2: الخصوم (المطلوبات): وفق ما سبق يتكون جانب الخصوم من التالي:

الخصوم	السنة N	السنة N-1
***الأموال الخاصة(حقوق الملكية):** **-حـــ/10 ماعدا حـــ/107 + حـــ/11 +حـــ/12.**		
مجموع الأموال الخاصة		
***خصوم غير جاريـــــــة:** **-حـــ/15 +حـــ/16 + حـــ/17 + حـــ/131 + حـــ/132 + حـــ/134.**		
مجموع الخصوم غير الجارية		
***خصوم جاريـــــــة(متداولة):** **-حـــ/40 ماعدا حـــ/409 + حـــ/419 + من حـــ/42 إلى غاية حـــ/48 (رصيد دائن) + حـــ/509 + حـــ/519.**		
مجموع الخصوم الجارية		
المجموع العـــــــــــام		

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل أنظر القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009.

هذا بالنسبة للميزانية بشكلها المفصل، أما إذا أردنا عرضها بشكل مختصر فستكون على النحو التالي:

الأصول			الخصوم		
البيان	مبلغ صافي N	مبلغ صافي N-1	البيان	N	N-1
أصول ثابتة			**أموال دائمة** أموال خاصة		
			أموال دائمة خصوم غير جارية		
أصول جارية			**خصوم جارية**		
المجموع			**المجموع**		

رابعا: التمثيل البياني للميزانية المالية.

يمكن أن يأخذ التمثيل البياني عدة اشكال هندسية نذكر على سبيل المثال :

1: **التمثيل البياني عن طريق الدائرة النسبية:** يخصص لكل من الأصول والخصوم نصف دائرة (180°) على أن يتم تقسيم نصف الدائرة إلى أجزاء تمثل عنصر من عناصر الأصول والخصوم وفق العلاقة التاليـــــــــــة:

قيمة العنصر / القيمة الإجمالية للميزانية * 180° .

2: **التمثيل البياني عن طريق المستطيل:** حسب هذه الطريقة يخصص مستطيل (عمود) للأصول وآخر للخصوم ويتم تقسيم المستطيل بشكل نسبي على عناصر الأصول والخصوم بشرط أن يكون طول العمودين متساوي (عادة ما يكون 10 سم).

خامسا: أمثلـــــــــــــــة توضيحية.

01-التمرين الأول:

حدد موقع الحسابات التالية في الميزانية المالية:

حـــ/204 برمجيات المعلومات وما شابهها، حـــ/ 106 الإحتياطات، حـــ/232 التثبيتات المادية الجاري إنجازها، حـــ/الزبائن المشكوك فيهم، حـــ/ 613 الإيجارات، حـــ/ 326 التغليفات، حـــ/ 275 الودائع والكفات المدفوعة، حـــ/404 موردو التثبيتات، حـــ/ 165 الودائع والكفالات المقبوضة، حـــ/ 2813 إهتلاك البناءات، حـــ/ 768 المنتجات المالية الأخرى، حـــ/ 392 خسائر القيمة عن التموينات، حـــ/131 إعانات التجهيز، حـــ/ 421 العاملون الجور المستحقة، حـــ/ 444 الدولة الضرائب على النتائج، حـــ/705 مبيعات الدراسات، حـــ/ 203 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت، حـــ/ 297 خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة، حـــ/ 431 الضمان الاجتماعي، حـــ/ خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية، حـــ/ 73 الإنتاج المثبت، حـــ/الإقتراضات والديون الأخرى المماثلة، حـــ/ 491 خسائر القيمة عن حسابات الزبائن.

الحل:

<table>
<tr><th>الأصول</th><th>الخصوم</th></tr>
<tr><td rowspan="2">أصول غير جارية: حـــ/204، حـــ/ 232، حـــ/275، حـــ/203.</td><td>أموال خاصة: حـــ/106.</td></tr>
<tr><td>خصوم غير جارية: حـــ/ 165، حـــ/ 131، حـــ/168.</td></tr>
<tr><td>أصول جارية: حـــ/416، حـــ/326.</td><td>خصوم جارية: حـــ/ 404، حـــ/ 421، حـــ/444، حـــ/431.</td></tr>
<tr><td colspan="2">لا ينتمي للميزانية: حـــ/613، حـــ/768، حـــ/705، حـــ/73.</td></tr>
<tr><td colspan="2">حـــ/2813: يطرح من حساب البنايات، حـــ/392: يطرح من حساب التموينات، حـــ/297: يطرح من حساب السندات الأخرى المثبتة، حـــ/ 59: يطرح من الحسابات المالية، حـــ/ 491: يطرح من حساب الزبائن.</td></tr>
</table>

02-التمرين الثاني:

يطلب منك تشكيل الميزانية المختصرة باستعمال البيانات التالية: مخزونات 40000، حقوق 23000، أصول غير جارية 120000، أصول جارية 77000، خصوم غير جارية 64000، أموال خاصة 95000، خزينة الخصوم 18000.

الحل:

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
أصول غير جارية	**120000**	60.91	**أموال خاصة**	**95000**	48.22
أصول جارية *مخزونات *حقوق *خزينة الأصول	**77000** 40000 23000 14000	39.09	**خصوم غير جارية**	**64000**	32.48
			خصوم جارية *خصوم جارية عادية *خزينة الخصوم	**38000** 20000 18000	19.28
المجموع	**197000**	**100**	**المجموع**	**197000**	**100**

03-التمرين الثالث :

يطلب منك تشكيل الميزانية المختصرة باستعمال البيانات التالية: خزينة الخصوم تساوي 16200، المخزونات تساوي الحقوق وتساوي 40% من الأصول الجارية، أصول غير جارية تمثل 60%، خصوم جارية عادية تمثل 70% من الخصوم الجارية، خصوم غير جارية والأموال الخاصة تمثل 30% و 40% على التوالي.

الحل:

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
أصول غير جارية	**108000**	60	**أموال خاصة**	**72000**	40
أصول جارية	**72000**	40	**خصوم غير جارية**	**54000**	30
*مخزونات	28800		**خصوم جارية**	**54000**	30
*حقوق	28800		*خصوم جارية عادية	37800	
*خزينة الأصول	14400		*خزينة الخصوم	16200	
المجموع	**180000**	**100**	**المجموع**	**180000**	**100**